



العاشرة مجلة

المجلد الثالث، ٢٠١١

مجلة مسجلة لدى المسجل للجرائد في الهند (RNI) برقم KERARA00011
ومجلة معتمدة لدى جامعة كيرلا، الهند



قسم العربية، كلية الجامعة، تروناتيرم، كيرلا، الهند، 695034

أسس النحو العربي التقليدي

جزء ك.

أستاذ مساعد، قسم العربية، كلية فكتوريا الحكومية، بالكاد، كيرالا، الهند

هي المصادر التي استمد منها الخليل والإمام سيبويه مكونات النحو العربي، والأمور التي بني عليها علم النحو، والتي اتبعها النحاة بعدهما، وهي القواعد التي قام عليها صرح النحو، والفلسفة التي استمد منها النحو شكله، والأركان التي اعتمد عليها كيان هذا الفن. وهي التي لجأ إليها النحاة في الاستنباط والإجتهداد حينما أرادوا البحث فيه. أهمها سبعة:

(١) السمع:

هو الاستماع، وهو أحد المصادر الستة التي اعتمدها النحاة في جمع اللغة ورصد حفاظها. "والسمع في اللغة العربية اصطلاح يعني تلقى اللغة من أهلها . ويقابله القياس"^١. يقال، إن البصريين كانوا أهل سمع والkovfien كانوا أهل قياس. ويروى عن أهل البصرة إنهم كانوا يشافهون الأعراب ويعايشونهم في بواديهم ليسمعوا منهم لغتهم، حتى أنهم كانوا يقيمون بينهم السنين الطويلة. وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي اعتمد السمع في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنائه. "والسمع عنده إنما يعني نعيين كبيرين، نبع النقل عن القراء للذكر الحكيم، وكان هو نفسه من قرائه وحملته، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلص الذي يوثق بفصاحتهم. ومن أجل ذلك رحل إلى موطنهم في الجزيرة يحدثهم وي Shawfihem ويأخذ عنهم الشعر واللغة. ويروى أن الكسائي سأله، وقد بهره كثرة ما يحفظ: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"^٢. أما سيبويه، فيقول عنه الدكتور شوفي ضيف: "يجري سيبويه في السمع على الأساس الذي وضعه مدرسته كمارأينا عند ابن أبي إسحق وعيسي بن عمر والخليل، وهو النقل عن القراء وعلماء اللغة المؤثرين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم ... ويتردد في "الكتاب" سمعه عن علماء اللغة المؤثرين في موطنهم، وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، وله في الكتاب القدر المعلى، وبطبيه يونس بن حبيب، وقد نقل عنه أكثر من مئتي مرة، ثم الأخفش الكبير ... وأنه دخل بوادي نجد والجاز وقى كثيراً عن العرب. ويطفح الكتاب بما قيده عنهم شعراً ونثراً. وكان موقفه من العرب دائماً أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير معتمداً عليها في تقدير قواعده"^٣. ويشرط فيه أن يكون وروده كثيرة. يقول صاحب الأشموني: "المسموع هو كل ما نقل عن العرب من شعر أو نثر سمعاً منهم وعنهم أو هو ما خالف القياس وكان وروده كثيراً"^٤. وهذا المسموع يتفاوت في مقدار الثقة به باختلاف مصدره. فقد يسمع من لا يوثق بعربيته فلا يكون لهذا المسموع أي قيمة في مجال الصحة اللغوية، وأما إذا سمع من يوثق به سواء أكان قبيلة أم فرداً كان مسموعه محظ تقدير اللغويين واحترامهم..

(٢) القياس:

أحد المصادر الستة التي بني عليها علم النحو، "وهو في اللغة تقدير الشيء على مثاله. وفي الإصطلاح محاكات العرب في طرائقهم اللغوية في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها. أو هوالحق مسألة ليس لها حكم

^١ د. محمد سمير نجيب البلحي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص (١٠٦)

^٢ إثناء الرواية ، ج (٢) ص (٢٥٨) نقل عن : دشوفي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف القاهرة ، ص (٨١-٨٠)

^٣ دشوفي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف القاهرة ، ص (٨١-٨٠)

^٤ الأشموني ، ج (٤) ص (١٣٤) ، نقل عن : د. محمد البلحي ، معجم المصطلحات ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص (١٠٦)

معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسلطين من تشابه، يستدعي قياس أحدهما على الآخر^١. وقد كان القياس معتمد البصريين والковيين على السواء في بناء قواعدهم. والقياس في عمومه كان مصدر الكثير من القواعد النحوية التي وضعت وخرج بها النحاة مذاهب شتى. وقد قال الكسائي فيه: "إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينفع". وكثيراً ما يستعمل القياس في مقابلة السماع، فيقال هو جار على القياس أو شاذ عنده. وخير مثال للقياس في اللغة العربية مصادر الأفعال الرباعية والخمسية والسداسية، وهي تخضع لضوابط محددة لا تختلف ولا تتغير. فكل فعل رباعي أو خماسي أو سادسي مصدر معين يحدده الوزن ويضبطه فالفعل أكرم مثلاً - له مصدر واحد على وزن إفعال وهو إكرام. وهذا كل فعل رباعي على وزن أفعال. ومثل ذلك بقية أوزان الأفعال الخمسية والسداسية. أما الثلاثية فسماعية إلا بعضاً منها يأتي قياسياً بناءً على ضوابط معينة.

٣) فكرة العامل:

نظيرية العامل نظرية ساعدت في تكوين النحو العربي أكثر من أي نظرية أخرى. وفوق هذه النظرية أرسى الخليل والإمام سيبويه قواعدهما التي نالت قبولاً واسعاً بعدهما، وصارت نظرية العامل ركناً مهماً من أركان النحو العربي. ونظرية العامل هي النظرية التي تقول "إن للألفاظ الملحوظة أو المقدرة قدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحية الشكلية والإعرابية، أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"^٢.

وهذا العامل أقسام. منها: (أ) العامل اللغطي؛ هو ما كان ملفوظاً في الكلام وذلك كحروف الجر والجزم والأفعال بكل أنواعها وأقسامها وإن وأخواتها الخ...، (ب) العامل المعنوي؛ وهو ما لم يكن ملفوظاً في الكلام، وذلك كالابتداء الذي نسب إليه رفع الفعل المضارع. يقول الدكتور شوقي ضيف فيه: "كل من يقرء كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العامل و مد فروعها وأحكامها إحكاماً، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور. فقد أرسى قواعدها ذاتها إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعرفية، ومثلها الأسماء المبنية، والعامل عادة لغطي مثل المبتدأ، وعمله في الخبر الرفع. وقد يكون العامل معنوياً على نحو ما نص تلميذه سيبويه في باب المبتدء إذ جعله معمولاً للابتداء"^٣.

وقد يكون العامل مقدراً غير ملفوظ، وذلك لفهمه من السياق أو لدلالة عامل آخر عليه كما في الاستعمال. وبهذه التقديرات وباختلافهم على العوامل لقيت نظرية العامل معارضة من بعض النحاة، كان من أشهرهم ابن مضاء الأنديسي القرطبي. أما التقديرات فهي التي كما أشرنا في مسألة التنازع والاستعمال. أما الاختلاف، كاختلافهم في رفع المضارع، فقال الفراء: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم. وفي رأي ابن جني، هذه الخلافات كلها خلافات شكلية لا تمس جوهر الموضوعات. ولعله حد ابن مضاء على تسفيه هذه النظرية وهدمها. وقد وجدت آراءه قبولاً من اللغويين المحدثين الذين اعتبروها منطلقاً إلى تطوير النحو وتتجديده. ولكن، عند بعض النحاة المحدثين ان نفي العامل مطلقاً تؤدي إلى تعسف في النحو المدرسي. وقد صنف العلامة عبد القاهر الجرجاني في العوامل كتاباً مشهوراً باسم "العوامل المائة" أو "مائة عامل" كما تقول عنه العامة. ومن هذه العوامل حروف الجر: الباء واللام ومن وإلى وحتى وعلى وعن وفي والكاف ومذ ومنذ

^١ د. محمد سمير نجيب البلحي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص (١٩١) .
^٢ الجرجاني ، التعريفات ، ص (١٥) ، نقلًا عن: د. محمد سمير نجيب البلحي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ص (١٦٠)

^٣ د. شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف القاهرة ، ص (٣٨)
^٤ د. إبراهيم السامرائي ، النحو العربي : نقد وبناء ، دار الصادق ، بغداد ، ص (٤٠)

ورب وواو القسم والتاء للقسم وحاشا وخلا وعدا. ومنها والنواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر مثل إن وإن وكأن ولكن وليت ولعل وما ولا وكان وصار وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات ومادام وما برح وما إنفك وما فتى وليس. ومنها واو المعية والا للإثناء ويا للنداء وأيا وهيا وأي والنداء أيضا. ومنها النواصب للفعل المضارع كأن ولن وكى وإن، ومنها الجوازم للفعل المضارع كلم ولما ولام الأمر ولا النهي وإن ومن وما وأي ومتى وأينما وأنى ومهما وحيثما وإنما. ومنها الأسماء التي تتصب الأسماء النكرات على التمييز، كلفظ عشر وأخواتها وكم وكأين وكذا. ومنها أسماء الأفعال كرويدا وبله ودونك وعليك وحيهلوها وهيات وسرعان وشنان. ومنها أفعال المقاربة مثل عسى وكاد وكرب وأوشك وجعل وطبق وأخذ. ومنها أفعال المدح والذم مثل نعم وبئس وسأه وحبذا. ومنها أفعال القلوب مثل حسب وظن وخال وعلم ورأى ووجد وزعم.

ومن العوامل أيضا الفعل والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمضاف والإسم التام والإبتداء العامل في الفعل المضارع. هكذا اتسعت دائرة تأثير نظرية العوامل إلى جميع نواحي فن الإعراب حيث يمكن اعتبارها أصلا هاما الذي ساهم في إيجاد النحو العربي. أول من أنكر هذه النظرية أبو الفتح ابن جنى، صاحب الخصائص، إلا أن العالم أحمد صوته ولم تزل آراءه بقبول، ثم جاء بعده ابن مضاء الأندلسي برد عنيف لهذه النظرية وذلك في كتابه "الرد على النحة" إلا أن آراءه أيضا لم تزل بقبول واسع في زمانه وأعرض النحة من صحيحته، حتى نشر هذا الكتاب في سنة ١٩٤٧ م بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، أثار ثورة عظيمة في آفاق النحو العربي لها إيجابياتها وسلبياتها. قضى اللسانى المعاصر الدكتور تمام حسان على فكرة العوامل في طريق علمي وذلك خلافا لإبن مضاء الأندلسي والذين ردوا هذه الفكرة من قبل. وجاء فكرة القراءن وعلى الأخص قرائن التعليق مكان فكرة العوامل. يقول: "وفي رأيي - كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى إحتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافية العمل النحووي والعوامل النحووية، لأن التعليق يحدد بواسطة القراءن معانى الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأفضل نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعانى الوظيفية النحووية. وليس يكفي في شرح فكرة التعليق أن نقول كما قال عبد القاهر أن الكلمات "يأخذ بعضها بجز بعض" ولا أن نرجع الفضل والمزيدية إلى معانى النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته، وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحووي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما "العلاقة السياقية" أو ما يسميه الغربيون syntagmatic relations والثاني هو "القراءن اللفظية" فإذا علمنا أن العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب وتتضخ بها الأبواب هي في الحقيقة "قراءن معنوية" فقد علمنا أن العنوانين المذكورين جميعا يتناولان القراءن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق مع ترك القراءن الحالية لموضعها من هذا الكتاب إن شاء الله. فالتعليق إذا هو الإطار الضروري للتحليل النحووي أو كما يسميه النحة "الإعراب".^١

يقول أيضا: "ولقد أكثر النحة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحووية أو بعبارة أخرى باعتباره مناط "التعليق" وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكريتي التقدير والمحل الإعرابي وألقوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيا أو معنويا ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى منه عامل وتناول بعض النحة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتنفيذ والتجريح ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعانى النحووية ولم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله أن العامل هو المتكلم يجعل اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العربي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها". وقال أيضا: "لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القراءن حظا من إهتمام النحة

^١ د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٩
^٢ المرجع نفسه ص ١٨٥

فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحذفين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعين المعاني النحوية. حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب كما شرحنا من قبل.... ولا أكاد أمل ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن" وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية وبهذا يتضح أن "العامل النحوي" وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها^١. قدم الدكتور تمام حسان فكرة القرائن بدلًا لفكرة العوامل يقول: "وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويتها ولفظيتها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام، فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما وإنما تجتمع القرائن متضائفة لتدل على المعنى النحوي"^٢.

(٤) التعليل:

نظريّة فلسفية اعتمد عليها النحو التقليدي في بناء قواعده. ويقصد بالتعليق أو العلة، العلل النحوية للأحكام النحوية الواردة. وذلك كالتعليق لدخول التنوين في الكلمات. والنحاة يقسمون التنوين إلى أنواع :-

- أ- تنوين التمكين: وهو الذي يلحق الأسماء المعرفية مثل "محمد"
- ب- تنوين التنکير: وهو الذي يلحق الأسماء المبنية المختومة بـ "وَيْه" للفرق بين معرفتها ونكرتها. مثل "سُلِّمَتْ عَلَى عَمْرُوْيَه وَعَمْرُوْيَه آخِرْ".
- ج- تنوين المقابلة: وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم مثل "عَسَى رَبِّهِ إِن طَلَقْنَ أَن يَبْدَلْهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنْ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ
- د- تنوين العوض: وهو الذي يدخل على بعض الكلمات عوضاً عن جملة أو كلمة أو حرف. مثلاً: "ذَهَبَتْ إِلَى الْمَلَعبِ، وَحِينَذْ استمتعتْ بِمَبَارَاهُ جَيْدَه" يقولون إن الأصل فيه (وَحِينَ إِذْ ذَهَبَتْ إِلَى الْمَلَعبِ). "استقبلتِ الضَّيْوفَ وَرَحِبَتْ بِكُلِّ مِنْهُمْ" أي بكل ضيوف، "الْدَّوَاعِ كَثِيرَةٌ دَعُوتُكُمْ لِلِّاجْتِمَاعِ" يقولون إنها في وزن فواعل حذفت منها لامها^٣. ونرى من هذه التعلييلات أن النحاة يفترضون العلل لهذه التنوينات بالمقابلة والتنکير والعوض وغيرها. إلا أن معظمها تعلييلات تافهة يرفضها سليم العقل. ومن العلة أيضاً ما ذهب إليه الخليل حيث قال: إن الإعراب أصل في الأسماء وإن البناء أصل في الأفعال والحرروف. وإنها لا يخرج عن هذا الأصل إلا لعلة. أما الأسماء فإنها تبني حين تعترضها علة شبيها بالحرف، ويعرب الفعل حين يشبهه الاسم، على نحو ما أعرب المضارع لشبيهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون. وقد ظلت

^١ المرجع نفسه ص ٢٠٧

^٢ المرجع نفسه ص ٢٣٢

^٣ د. أحمد مختار عمر ، النحو الأساسي ، دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص(١٦-١٧)

الحروف مبنية لأن شيئاً منها لا يشبه الإسم^١. ويظل الخليل لعدم دخول الألف واللام على المنادي، إذ لا يصح أن يقال "يا الحارث" مثلاً، بل لا بد أن يقال "يا أيها الحارث" بتوسط أي. يقول: إن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلان في النداء من قبل أن كل إسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أن المتكلم إذا قال "يا رجل" فمعنى كلامه "يا أيها الرجل" وصار معرفة لأنك أشرت إليه وإنك أتيت بها عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولا م واستغنى به عنهما^٢.

وتكثر التعليقات في كتاب سيبويه سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة. يقول في فوائح كتابه: "ليس شيء يضطر العرب إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً". فهو يفتح العلة للقواعد وما خرج من القواعد كائناً لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة. ومن تعليقاته قوله: "ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فيها"^٣ وقوله: "ليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتقوين وليس ذلك في الأفعال". ويعمل لإعراب المضارع وتسميتها بالمضارع بأنه يضارع أو يشأبه إسم الفاعل في معناه ووقعه فإنك تقول (إن عبد الله ليفعل) كما تقول (إن عبد الله لفاعل) فيما تريد من المعنى، وأيضاً فإنك تلحق به لام الإبداء كما أحقتها باسم الفاعل. وهي لا تدخل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية. وبهذا كله يستحق المضارع أن يعرب وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم^٤. ويعمل الإمام سيبويه لدخول التنوين على الأسماء دون الأفعال بسبب الخفة والثقل. يقول: "اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض. فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها، أي الأفعال تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. إلا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً. والإسم قد يستغني عن الفعل. تقول: الله إلينا، وعبد الله أخونا^٥".

ومن الواضح أن الخليل والإمام سيبويه هما اللذان نسبتاً جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومساندهما، فليس هناك شيء لا يعلل بل لكل شيء علته وسببه، ولم يتلفتوا إلى المناسب ولم يفكروا هل هي وثيقة الصلة بالموضوع حتى صارت نظرية العلة معروضة للناقدين. وقد يُشار ابن مضاء الاندلسي إلى فرط التعليلات في كتابه "الرد على النحاة" بقوله: وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من كلام المتأخر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استبطان علة لينقل حكمه إلى غيره. فسأل، لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجب السائل عن سؤاله بأن تقول له: لفارق بين الفاعل والمفعول فلم يقعه، وقال فلم لم تعكس القضية بحسب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل وأعطي الأخف، الذي هو النصب، للمفعول لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليفل في كلامهم ما يستثنون، فلا يزيدنا علماً بـأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله^٦.

إلا أن الخليل بن أحمد رحمة الله قد بين موقفه من التعليلات وأوضح أن آراءه فيها ليست ثابتة ولا نهائية ، حيث يقول حينما سئل: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟" فقال: إن العرب نطقوا على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع

^١ الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص(٧٧)، نقلًا عن: دشويقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف القاهرة ص ٩

^٢ دشويقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف القاهرة ، ص(٤٩)

^٣ سيبويه ، الكتاب ، دار المعارف ، القاهرة ، ج (١) ص (٣)

^٤ المرجع نفسه ص ٣

^٥ المرجع نفسه ص ٣

^٦ المرجع نفسه ص ٦

^٧ ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ،

كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علت منه وإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاحقة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، ستحت له وخطرت بياله محتملة لذلك، فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعلة لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك. فإن سمح لغيري علة لما علت منه من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلوم فالآيات بها ١٠.

وقد صار البحث في العلل من موضوعات النحو الهمامة، واستمر النحاة يكتبون في علل النحو ويصنفون التصانيف. ومن أشهر هذه التصانيف الإيضاح في في علل النحو للزجاجي والعلل في النحو للقطرب وكتاب علل النحو للمازني وغيرها. وقد صنف أبو القاسم الزجاجي في العلل كتابا خاصا أسماه (الإيضاح في علل النحو) وحققه الدكتور مازن مبارك، وفي هذا الكتاب يقسم الزجاجي العلل إلى ثلاثة أقسام. الأول: العلل التعليمية؛ وهي التي يتوصل بها إلى وسائل ضبط الكلام العربي كرفع الإسم المسند إليه لكونه مبتدأ أو فاعلا، ونحو رفع المبتدأ الذي دخلت عليه (كان) لكونه إسما لها. فإذا قيل لنا مثلاً بم نصب زيد من قولنا (إن زيداً ناجح) قلنا نصب بإن. وهذه علة تعليمية. الثاني: العلل القياسية؛ لأن يقال: ولماذا نصبت إن الاسم؟ فيجيب عن ذلك بأنها وأخواتها صارت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه. فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً. فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو "ضرب أخاك محمد". الثالث: العلل الجدلية؛ لأن يقال في (إن) بعد الذي ذكرناه من أي الجهات شابت إن وأخواتها الأفعال؟ ويأتي الأفعال شبهت، بالأفعال الماضية أم المستقبلة؟ لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبّهتموها بما قدم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل وذلك فرع ثانٍ ..". وكل هذه الأسئلة وجوابها داخل في الجدل والنظر.

(٥) الاستقراء:

هي استبطان القواعد النحوية من تتبع كلام العرب وذلك أنهم تتبعوا كلام العرب حينما احتاجوا إلى قواعد نحوية ووصلوا إلى الأشباه والنظائر والقياس كما وصلوا إلى الاستثناء والشواذ. واستطعوا منها الأصول والقواعد. فمثلاً، إنهم تتبعوا الأفعال المضارعة من الكلمات، فوجدوا أنها تبدأ بالألف والتاء والياء والنون ولا خامسة لهذه الأربعة. فقالوا إنها حروف للمضارعة وقلوا إنه لا بد أن يبدأ الفعل المضارع بوحد من هذه الأحرف الأربع. مثل آخر، إنهم تتبعوا كلام العرب في الكلمات التي تجر، فوجدوا أنها تتحصر في الإضافة، إما بالإضافة إلى حروف الجر أو إلى الإسم المضاف، وثبتوا القواعد بها ثم وجدوا أن بعض الكلمات منها تفتح في مكان الجر. وإستقرؤوها فوجدوها تجر بالفتحة بأسباب عدوها، وسموها بغير المنصرف. وقالوا إن من الكلمات العربية ما لا تنتصرف، فهي تجر بالفتحة، وهذا ٣.

(٦) الاشتراق:

"تنزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنى وتركيبها ومغايرتهما في الصيغة" ٤. ويعتبر الإشتراق أحد المصادر الهمامة في توسيعة اللغة ونموها والتي بني عليها القدماء النحو العربي. وقد اختلف النحاة في الأصل الذي يقع فيه الاشتراق.

^١ أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ت. د. مازن مبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ص (٦٥-٦٦)

^٢ المرجع نفسه ص ٣

^٣ ابن هشام الأنباري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، فيصل بابليكشن ، ديوبي ، ص (١١)

^٤ الجرجاني ، التعريفات ، ص (٣٧)، نقل عن: د. محمد سمير نجيب البلحى ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص (١١٦)

فالكوفيون يرون أن الفعل أصل الإشتقاق في حين أن البصريين يرون أن المصدر أصله، ويتجه النهاة إلى ترجيح رأي البصريين كما هو معروف. والأسماء المأخوذة من المصدر تعرف بالمشتقات، وقد عدها النهاة هي اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة. والإشتقاق من أبرز سمات اللغة العربية دون غيرها من اللغات. ويقسم اللغويون الإشتقاق إلى قسمين؛ مما الإشتقاق الصغير والإشتقاق الكبير. أما الصغير فهوأخذ الكلمات من أصلها وتصريفها عدة تصريفات بنفس ترتيب حروفها مع ما تقتضيه الصيغ من زيادات. مثل أكل يأكل وماكول وأكول وأكال من مادة (أ ك ل) وأما الأكبر هو المعروف بالتكلب. ومثاله (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل م ك)، وكل هذه التقليلات تدور حول معنى القوة والشد، فيستتبع منه اللغوي ما يريد. ومن الإشتقاق كذلك أخذ الفعل من الفعل. فالمضارع مشتق من الماضي، والأمر مشتق من المضارع، وكل منها في هذه الحالات يسمى مشتقاً. ومن الإشتقاق أيضاً المصدر الميمي. وهكذا نرى أن فكرة الإشتقاق لعبت دوراً كبيراً في تصوير النحو العربي وصارت قاعدة فلسفية لها.

(٧) فكرة الإسناد:

هي سر اللغة وروح الجملة، والتي ترتكز عليها الدراسات اللغوية الحديثة. وهي الفكرة التي تقول إن كل كلام نقرأ أو نسمعه مكون من عدد من الوحدات ذات المعنى المفید، وهي التي نسميها الجملة. فالجملة إذا وحدة الكلام الأساسية دال على المعنى يحسن السكوت عليه. ولهذه الجملة نظام مخصوص بين أجزاءه تحده اللغة. ودراسة كل لغة إنما تتم من خلال دراسة نظامها في تأليف جملها. والدراسات اللغوية الحديثة العلمية تبين أن الجملة (اللغة) كلها إنما تتصور بفقرتين أصليتين تSEND أحدهما إلى الأخرى، تسمى الفقرة الاسمية Noun phrase والفقرة الفعلية Verb phrase. وليس الجملة إلا إسناد فقرة إلى الأخرى. وهذه القاعدة تطرد على جميع الجمل من حيث إن ضاعت هذه الميزة ضاعت الجملة.

منذ زمان سيبويه اطلع نحاة العرب على هذه الظاهرة، وعبروا عنها في كتبهم. وأطلقوا عليها باسم المسند والمسند إليه أو المحكوم والمحكوم عليه أو المخبر والم الخبر عنه أو المتحدث والمتحدث عنه أو المبتدأ والخبر. ولعلمهم أدركوها من القرآن الكريم، حيث يقول الله تعالى كيف علم الله سبحانه وتعالى الإنسان الأول – آدم – اللغة. وذلك في قوله "وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أتبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين. قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. قال يا آدم أتبئهم بأسمائهم فلما أتبئهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إنني أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون". ولعل تعليم الله آدم الأسماء أراد به تعليمه إياه طريقة تبادل الآراء والأفكار، أي اللغة. ولعل (الإنباء بالأسماء) المتكررة في الآيات أراد بها سر اللغة وطريقة إكتسابها أي فكرة الإسناد. وذلك أن اللغة هي إنباء بالأسماء، حيث فيها أسماء، هي المبتدءات، وفيها إنباء، هي الخبر. وكل جملة إنباء عن الأسماء أو قل إخبار عن المبتدءات. ولعل في هذه الآيات إشارات خافية إلى منهج الهي ميسر لاكتساب اللغة لدى الإنسان. وفي لغة أخرى أن الإنسان يستطيع أن يكتسب لغة جديدة – آية لغة كانت – بخطوتين يسيرتين. الأولى: أن يكون لديه أسماء (المفردات) كافية من تلك اللغة، الثانية: أن يفهم كيف ينبغي بهذه الأسماء أي كيف يخبر عنها.

والنهاة القدماء من العرب – رغم معرفتهم عن هذا السر، إلا أنهم لم يرتكزوا عليها في تحليلاتهم النحوية ولم يجعلوها قاعدة في بناء النحو، حتى جاء نوم جومسكي، أبو اللسانيات الحديثة، وأبدى هذه القاعدة، كأنها شيء جديد، وصارت قاعدة أصلية في الدراسات اللغوية الحديثة. يقول سيبويه: المسند هو اللفظ الذي لا يستغني عن المسند إليه ولا يوجد المتكلم منه بداً أو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم. والمسند إليه هو مالا يستغني عن المسند ولا يوجد المتكلم منه بداً.

^١ سيبويه، الكتاب ، ت عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ج (١) ص (٢٣)

يقول الزمخشري: "والكلام هو المركب من كلمتين أنسنت أحدهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك (زيد أخوك) و(بشر صاحبك) أو في فعل وإنم نحو قوله (ضرب زيد) و(انطلق بكر) وتسمى الجملة^١. يقول صاحب الجمل: "وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر ولا بد للخبر من مبتدأ يسند إليه وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه"^٢. يقول ابن هشام الأنصاري: "المبتدأ هو الاسم للإسناد والخبر هو المسند الذي ختم به الفائدة"^٣. وهكذا كان النحاة القدماء من العرب في وعي تام من الفكرة الإسناد، ولكنهم لم يرتكزوا عليها في النحو المدرسي، وبالتالي صار النحو العربي القديم خالياً من تأليف الجمل وتمارينها. ولكن الأمر الذي لا نشك فيه هو أن هذه الفكرة ساعدت في تصميم النحو العربي وتشكيله إلى حد كبير، ومنها نال النحو التمسك والتطبيق بين أجزائه والعلاقة بين أبوابه من حيث يأخذ بعضها رقاب بعض.

المراجع

١. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار المعارف، القاهرة
٢. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، فيصل بابليكشن، ديوبند
٣. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت. د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت
٤. محمد سمير نجيب البلحي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت
٥. د. إبراهيم السامرائي، النحو العربي: نقد وبناء، دار الصادق، بغداد
٦. د. أحمد مختار عمر، النحو الأساسي، دار السلسل، الكويت، ١٩٩٤
٧. د. تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤
٨. د. محمد سمير نجيب البلحي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت
٩. الزجاجي، الجمل في النحو، ت علي توفيق الحمد، إنتشارات استقلال، طهران
١٠. الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت
١١. سيبويه، الكتاب، ج ١، دار المعارف، القاهرة

^١ الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، ص(٦)

^٢ الزجاجي ، الجمل في النحو ، ت علي توفيق الحمد ، إنتشارات استقلال ، طهران ، ص(٣٦)

^٣ ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، فيصل بابليكشن ، ديوبند ، ص(٥٦)